التعاون الاستراتيجي بين السودان والتشاد أنموذجا لتنمية وتطوير المناطق الحدودية قراءة في مؤتمر أمن وتنمية الولايات الحدودية السودانية – التشادية

سحنون مصطفى طالب دكتوراه
المدرسة العليا للتجارة

الملخص

تهدف هذه الورقة البحثية إلى تسليط الضوء على أهمية التوجه نحو التكتل وتحقيق التكامل الاقتصادي والاجتماعي والأمني بين المناطق الحدودية للسودان والتشاد لضمان تنمية هذه المناطق والارتقاء بها وتلاشي المخاوفوالتهديدات المتظرة من تعميق الهوة بين المناطق الحدودية وبقية المناطق المجاورة، حيث يعتبر مؤتمر أمن وتنمية الحدود السودانية والتشادية الأول أنموذجا يقتدى به في مجال التعاون الاستراتيجي بالمناطق الحدودية وسيتم استخلاص أهم التوصيات الخاصة بالمؤتمر للإستفادة منها من باقي الدول لمناطقها الحدودية.

الكلمات المفتاحية:العلاقات السودانية التشادية، أمن الحدود، تنمية الولايات الحدودية

Summary

The aim of this paper is to highlight the importance of moving towards the bloc and achieving economic, social and security integration between the border areas of Sudan and Chad to ensure the development and upgrading of these areas and to alleviate the fears and threats of deepening the gap between border areas and other neighboring regions. The first Chadian model to be used in the field of strategic cooperation in border areas and will draw the most important recommendations for the conference to benefit from the rest of the countries of their border areas.

key words :Sudan-Chad relations, border security, border state development

مقدمة:

تتميز علاقات السودان مع دولة تشاد بكثير من حالات الشد والجذب وتميزت بين تبادل المنافع والعداء والحرب، بإيواء ودعم الحركات المناهضة في كل منهما في ظل غياب البعد الاستراتيجي للمصالح المشتركة بين الخرطوم وأنجمينا في كثير من الأحيان وتأثره بالقضايا القبلية والحدودية المتداخلة.

ويظل أمن الحدود بين السودان والتشاد من أهم وأبرز الهموم المشتركة بين هذه البلدين، ويعد من أكثر القضايا حساسية في المنطقة نظراً لارتباطهم ابالأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في البلدين، وهذه الحدود عبر تاريخها الطويل لم تشهد سوى الجرائم العادية مثل الاعتداء على الأفراد والممتلكات والأرضي، وكانت تحل هذه المشاكل بالنسبة للسودان وتشاد في إطارها التقليدي نسبة للتداخل العرقي والثقافي بين كل منهما .وتجسيدا لمبدأ التعاون الاستراتيجي بين السودان والتشاد تم عقد العديد من المؤتمرات وكان آخرها إحتضان حاضرة ولاية غرب دارفور مؤتمراً من وتنمية الولايات الحدودية السودانية – التشادية الأول في الفترة من 24-25/أبريل 2018م، إيمانا من حكومة البلدين بأن السلام والأمن والتنمية في الولايات الحدودية تشكل عاملاً أساسياً لتحيق الرفاهية والتعايش السلمي لشعبيهما بصفة عامة وسكان المناطق الحدودية بصفة خاصة. وهنا تظهر الإشكالية التالية ماهي أهم التوصيات والتي نتجت عن انعقاد مؤتمر أمن وتنمية المناطق الحدودية السودانية والتشادية يومي 24 و25أفريل 2018؟

حيث شهد المؤتمر مشاركة واسعة من أعضاء حكومتي البلدين، والقيادات العسكرية والشرطية والأمنية وقيادات القوات المشتركة السودانية التشادية، والسلطات الإدارية والأهلية للولايات الحدودية، ومنظمات المجتمع المدني .

وقد ناقش المؤتمر عدداً من القضايا تضمنت المحور الأمني والعسكري، الاقتصادي والتجاري والاستثماري والاجتماعي والثقافي والإعلامي والشبابي والرياضي، إلى جانب قضايا التنمية الزراعية والنقل.

وللإجابة على الإشكالية الرئيسية تضمنت الورقة البحثية هاته المحاور التالية

المحور الأول :السودان الموقع الجغرافي والوضع الحدودي .

المحور الثاني : اثر وضع الحدود في علاقات السودان .

المحور الثالث: قراءة بيان مؤتمر الامن وتنمية الحدود السودانية والتشادية

المحور الأول: الســـودان الموقع الجغـــرافي والوضع لحـــدودي[i]:

الخريطة رقم01توضح حدود دولة السودان مع دول الجوار

يعتبر السودان رقعة أرضية واسعة تبلغ مساحته حوالي(188200) كليومتر مربع وذلك بعد إنفصال جنوب السودان ليصبح دولة جديدة ، وتقع جمهورية السودان جغرافياً في الركن الشمالي من قارة أفريقيا ويعتبر جزءاً من القرن الأفريقي.

ومن الناحية الطبوغرافية تتعد أشكال الأرض فيه ، فالسودان يقع في المنخفض المكون من النيل وروافده ، وتحيط به المرتفعات من الشرق والغرب وينحدر نحو الشمال ، وكل شكل من أشكال الأرض له ميزته ، فالسهول لها ميزتها الاقتصادية التي يمكن أن تستغل في الزراعة ، والجبال والبحار والانهار لها ميزتها المتمثلة في الثروة المعدنية والقوة المائية وإستخدامها كحدود طبيعية إذ أن الحدود القائمة على المعالم الطبيعية يسهل التعرف عليها وقد لا تحتاج إلى تخطيط).

والسودان من الناحية البشرية يتمتع بقوة بشرية كبيرة حيث يبلغ عدد سكانه حوالي (33419625) نسمة وتتنوع فيه الأعراق والقبائل ، وكل قبيلة لها عدد من المظاهر والمقومات التي تميزها عن غيرها من القبائل الأخرى من ناحية العادات والتقاليد والحرف والمهن ، وقد كان لموقع السودان الجغرافي أثر في جعله قبلة العـــديد من القبائل الوافدة ، فهنالك قبائل وفدت إلى السودان منذ ازمان بعيدة وانصهرت في المجتمع السوداني وصار أفرادها سودانيون بالميلاد ، وهنالك قبائل وفدت من دول الجوار سواء للعمل أو بسبب الجفاف أو التصحر أو بحثاً عن المراعي والماء الأوفر أو لأسباب سياسية ، وقد كان السودان معبراً للعديد من دول غرب أفريقيا في طريقهم للحج عبر البحر الأحمر ثم استقروا بالسودان ، وقد أتت هذه الشعوب المهاجرة من كل الاتجاهات حتى من الدول التي لا تشترك حدودها مع السودان).

وقد كان لموقع الدولة ومساحتها وتنوع سكانها دور كبير في تحديد نظام الحكم وشكل الحكومات التي تمارس السلطة عليها ، فأنسب أشكال الحكم التي تناسب وضع السودان هو نظام الحكومات المركبة أو الاتحادية والتي تكون فيها حكومة مركزية تمارس صلاحياتها على نطاق الإقليم كله في حدود معينة وتكون مسئولة في نفس الوقت عن المسائل القومية كالعلاقات الخارجية والدفاع والأمن ، وتكون هنالك ولايات تشارك في الحكم ومستقلة بصلاحيات محددة في نطاق الولاية.

وقد كان اللجؤ إلى الحكم الفيدرالي ضرورة مهمة وذلك بسبب الحرب التي قامت في جنوب السودن قبل إنفصال دولة الجنوب الوليدة ، ونسبة للحركات الإثنية التي نشأت في غرب السودان وشرقه ، وقد وصل السودان إلى النظام الفيدرالي في عام 1992 وأصبح دولة اتحادية تضم ستة وعشـــرون ولاية قبل إنفصال دولة الجنوب ، وقد نص دستور عام 1998 على ذلك النظام صراحة في المادة الثانية حيث جاءت على(أن

السودان جمهورية اتحادية تحكم سلطاتها الأعلى على أساس النظام الاتحادي الذي يرسمه الدستور مركزاً قومياً وأطراً ولائية وتدار قاعدتها بالحكم المحلي وفق القانون ، وذلك تأميناً للمشاركة الشعبية والشورى والتعبئية وتوفيراً للعدالة في إقتسام السلطة والثروة .))[ii]

وفيما يتعلق بوضع السودان الحدودي ، فلابد من توضيح الإطار المفاهيمي للحدود الدولية Boundary – فقد وضع فقهاء القانون الدولي تعريفات عديدة للحدود الدولية ، فعرفها Thiemy وآخرون بانها (الخط القانوني الذي يعين نطاق الإقليم ويميزه عن إقليم دولة أخرى) ، وعرفها اربنهايم (بأنها الخطوط الوهمية على سطح الأرض التي تفصل بين أقليم دولة عن دولة أخرى) ، أما Admi يرى أنها (الخط الذي يعين النطاق الذي تستطيع أن تمارس فيه الدولة سيادتها))[iii] .

ومفهوم الحدود يحتوي على سمتين : الأولى– سمة مركبة تبرز من خلال المعاني العديدة التي يشير إليها خط الحدود الذي يفصل بين إقليمين أو بين سيادة دولتين متجاورتين . والثانية – سمة جدلية تبرز بصورة واضحة في حقيقة أن الحدود وأن استندت في نشأتها إلى واقعة الاختلاف والتمايز ، الا أن خط الحدود يشكل أداة إتصال ومعبر لتبادل المنافع واختلاط العادات والأفكار المختلفة.

وهنالك طرق وأساليب لتحديد الحدود الدولية وتكون أما بالاتفـــاق الحر بين الدول ، أو تكون نتيجة ملابسات وظروف تاريخية أو جغرافية بحيث تتحول الحدود الإدارية في ظل الإستعمار إلى حدود دولية بعد الاستقلال ، أو بواسطة محكمة تحكيم دولية عن طريق لجنة دولية تشكلها إحدى المنظمات الدولية[iv]).

وبالنظـــر إلى حرص الدول وتطلعـــها إلى تحـــديد حدودها مع بعضـــها البعض ، تظهر مجموعة المهام والوظائف للحدود الدولية والتي تشمل مختلف الجوانب الأمنية والاستراتيجية والاقتصادية ، فضلاً عن الجوانب السياسية والقانونية ، وللحدود ثلاث وظائف أومهام تتمثل في[v]

.1وظيفة الأمن والحماية ، سواء كانت هذه الحماية تتعلق بحرمة أراضي الدولة وحمايتها ضد أي هجوم مفاجئ ، أو كانت تهدف إلى حماية شعب الدولة ووقايته ضد ما يتهدده في أمور الصحة والاقتصاد والثقافة.

.2دور الحدود في حماية الاقتصاد الوطني ودعم التنمية الاقتصادية ، فحدود الدولة بعد تحديدها تقوم على تحقيق وظائف مهمة في المجال الاقتصادي فإقليم الدولة بما ينعم به من ثروات يمكن أن يمثل عنصراً أساسياً في إقامة نظام اقتصادي وطني.

.3تعيين النطاق الإقليمي لسيادة الدولة ، حيث أصبح الخط الحدودي يعني تحديد النطاق المكاني الذي تباشر عليه الدولة سيادتها واختصاصاتها.

والسودان حسب موقعه الجغـــرافي يمثل إقليم طويل الحـــدود ومتعـــدداً ومتنوعاً للجوار ، مما أكسبه ســـبع دول تشـــاركه حدوده ســـواء كانت بريـــة أوبحرية ، حيث يشـــترك مع مصر في حدوده الشمـــــالية ، وليبيا في الشمـــال الغربي ، وفي الشرق يجاور كل من أرتيريا واثيوبيا ، وغرباً يشترك مع تشـــاد و أفريقيا الوسطى ، وفي الجنوب يشارك دولة جمهورية جنوب السودان وذلك بعد إنفصال الجنوب.

وكان للدول الاستعمارية دور في رسم حدود السودان مع جيرانه ، فإيطاليا كان لها دور في تعيين حدود السودان مع أرتيريا وليبيا ، وفرنسا لعبت دوراً في بلورة حدود السودان مع تشاد وأفريقيا الوسطى ، أما بلجيكا فقد قامت بتسوية الحدود مع الكنغو قبل إنفصال جنوب السودان ، وبريطانيا كان دورها في تسوية الحدود مع مصر وأثيوبيا.

والسودان كغيره من الدول الأفريقية ورث حدوداً بعد نيله الاستقلال حـــددت دون إرادته ، وأتسمت بالعديد من النواقص والعـــيوب نتيجة لتعميم الوصف وإنقســـام القبائل ، وعدم التخطيط ووضع المعالم بوضوح على الأرض في معظم الأحيان . وبالرغم من ذلك فقد تعهد السودان كغيره من الدول الأفريقية باحترام الحدود القائمة عند الاستقلال والموروثة من الاستعمارفي مؤتمر القمة الأفريقي الأول عام 1963.

وحول الوضع القائم لحدود السودان مع دول الجوار ، هنالك إتفاقيات ومعاهدات أبرمها المستعمر وأصبحت هي المنشأة للحدود الحالية للسودان ، فالحدود مع مصر يبلغ طولها 1260 كيلومتر وتحكمها إتفاقيات ابرزها معاهدة يناير 1899 بين بريطانيا ومصر ، ولعل ابرز أسباب النزاع بين السودان ومصر هو إعتبار مصر أن خط 22 شمال هو الحد الفاصل بين البلدين بالرغم من أن الاتفاقيات أثبتت غير ذلك ، والسودان مارس سيادته كاملة على الأراضي المشمولة بالوثائق وأستمرت الإدارة في المناطق هادئة حتى ظهر النزاع حول مثلث حلايب في 1980.

والحدود مع أرتيريا يبلغ طولها 605 كيلومتر تحكمها عدة إتفاقيات أنحصرت في الفترة ما بين عامي 1891–1902 ، عقدت بين بريطانيا ومصر وإيطاليا ، وليس هنالك أي خلاف بين السودان وأرتيريا حول تفسير تلك الاتفاقيات التي تم تخطيطها ووضع معالمها على الأرض ، والخلاف الموجود بين السودان وأرتيريا يتمثل في التوسع الاريتري في منطقة جنوب طوكر والتي تقطنها قبائل مـــشتركة مثل البني عامر.

والحدود مع أثيوبيا يبلغ طولها 1605 كيلومتر تحكم بعدد من الاتفاقيات والمعاهدات عقدت في فترة الحكم الثنائي بين بريطانيا والحكومة الأثيوبية ، أهم هذه الاتفاقيات إتفاقية 1902 وبروتكول 1903 الذي وضح الحدود على الطبيعة بناءاً على الوصف العام ، وإتفاقية 1907 وبروتكول 1909 ، وإتفاقية 1972 بين حكومة السودان وأثيوبيا التي بموجبها تم الإعتراف بالاتفاقيات السابقة . وتتمثل مشكلة الحدود بين الدولتين في منطقة (الفشقة) التي ترجع إلى عام 1957 عندما أزال المزارعون الأثيوبيين معالم الحدود بغرض التوسع في الزراعة ، وقد عمل السودان على حل المشاكل الحدودية رغم اعتراف الأثيوبيين بالوثائق التي تثبت أحقـــية الســـودان للأرض.

الحدود مع أفريقيا الوسطى يبلغ طولها 1070 كيلومتر ، يحكمها عدد من الوثائق وقعت بين بريطانيا وفرنسا عام 1898 و 1919 و برتكول 1924 الذي تم بموجبه تخطيط الحدود المشتركة.

الحدود مع تشاد يبلغ طولها 1280 كيلومتر تقريباً ، تحكمها نفس الإتفاقيات التي كانت مع أفريقيا الوسطى حيث إنهما كانتا مستعمرتان فرنسيتان.

وتبلغ طول الحدود مع ليبيا 380 كيلومتر ، تحكمها إتفاقية 1899 بين إيطاليا والسودان الأنجليزي المصري وبرتكول 1924 الذي يحدد الملتقى الثلاثي بين السودان وليبيا وتشاد والذي تم بموجبه تخطيط مسافة 14 كيلومتر على الأرض.

وفيما يتعلق بالحدود البحرية ، فأن حدود السودان البحرية يبلغ طولها 870 كيلومتر ، وتعد السعودية جارة مقابلة وتتشارك مصر وأرتريا مع السودان في هذه الحدود ، وقد نصت المواد (15–84–83) من إتفاقية الأمم المتحدة للبحار 1982 التي وقعها السودان ودول الجوار المقابلة والملاصقة على أن يتم تحديد الحدود بما يحقق عدالة للأطراف وفقاً لنظم تعيين الحدود المعمول بها دولياً[vi]

وقد كان السودان يجاور كل من كينيا ويوغندا والكنغو التي يبلغ طول حدوده مع كل منهما على التوالي 223 كيلومتر ، 435 كيلومتر، 628 كيلومتر ، الإ أن هذه الدول أصبحت لاتجاور جمهورية السودان بعد إنفصال جنوب السودان الذي أصبح يجاور السودان من ناحية الجنوب.

المحور الثاني: – أثر وضـــع الحدود على علاقـــات الســـودان بتشـــــاد:

الخريطة رقم02 توضح الحدود بين السودان والتشاد

تشكل الحدود الدولية بين الدول واحدة من أهم أبعاد العلاقات فيما بينها ، لذلك أهتمت الدول المتجاورة بمسألة تحديد الحدود وترسيمها بوضع معالم على الأرض حتى لا تكون موضع خلاف أو نزاع يؤدي إلى توتر العلاقات بينها ، فالحدود المستقرة تدل على وجود علاقة طيبة بين الدولتين المتجاورتين والعكس في حالة وجود نزاع حول الحدود المشتركة.

والمنازعات الحدودية قد تتعدد أسبابها ولكن أهمها هي التي تتصل بتحديد أو تخطيط الحدود وإعداد الخرائط ، وتعتبر الطرق الدبلوماسية عبر المفاوضات بين الدولتين هي أنسب الطرق لحل مشاكل المنازعات الحدودية ، فإذا تم تعيين الحدود بالدقة المطلوبة بحيث يصبح خط الحدود واضحاً فأنه بلا شك سيؤدي دوره الايجابي في إستقرار العلاقات بين الدولتين.

الوضع الحدودي بين السودان وتشاد : وفيما يتعلق بوضع الحدود وأثرها في العـــلاقات بين الدولتين ، فان المشاكل الحدودية جاءت نتيجة لعدم دقة الوصف واعتماده على معالم قابلة للزوال وإنقسام القبائل والقرى الحدودية ، وبالرغم من ذلك كان للحدود أثارها الإيجابية حيث جعلت من الدولتين نموذجاً للتعايش السلمي بين الدول منذ فترة مملكتي دارفور و وداي وذلك للرابطة التي أوجدها الإسلام وثقافته في البلدين ، وتعاهد كل من سلطان الفور وسلطان وداي على عدم خيانة أي منهما للأخر وتقاسما المسافة بينهما ووضعا عليها مســـامير ضخمة لتصبح حاجـــزاً بيـــن المملكتين ، وهذا يدل على أن مفهوم الحدود لم يكن في ذلك الزمن هو نفس مفهوم الحدود الآن ، حيث كان يعني حفظ حدود السلطة وصلاحيات كل ســـلطان على رعاياه .[vii]

وبعد استقلال الدولتين ، كان للحدود أثر واضح في تحديد العلاقات بينهما من انفراج وتحسن وتوتر ، فمناطق الحدود المنبسطة بين الدولتين والتي لا تعوق حركة السكان ساعدت على التزوج والهجرة واللجوء – حيث لجأ كثير من المعارضين للحكم التشادي خلال فتراته المختلفة للإقامة في السودان في المناطق الحدودية منذ حركة فارولينا ، وحسين هبري وقواته ، وأخيراً إدريس دبي.

ورغم اعتراف الدولتين بالحدود القائمة كما وصفت في بروتكول 1924 إلا أن بعض المشاكل ظهرت على الحدود وكان أولها عام 1961 فيما يتعلق بالشريط الحدودي المواجه لمنطقة (انياتا) بين قبيلة الداجو التشادية بقوز بيضة وقبيلة المساليت السودانية بالجنينة ، كما ظهر نزاع أخر حول منطقة (كلبس) لعدم وضوح معالم الحدود حيث قامت القوات التشادية ببناء معسكر للبوليس يعتقد أنه داخل الأراضي السودانية يبعد نحو 126 خطوة فقط من حدود القرية ، ثم طرأت بعد ذلك ادعاءات في محافظة وداي صالح في منطقة (قايا) تم تسويتها وإخراج القوات التشادية منها.

والملاحظ أن الإستقرار هو السمة الغالبة على طول الشريط الحدودي بين السودان وتشاد ، إلا أنه في السنوات الأخيرة طرأت بعض العوامل التي أدت إلى عدم الإستقرار وتفاقم الحالة الأمنية وتصاعد نزاعات الحدود وهذه العوامل هي:

1.عوامل أمنية ، تتمثل في الصراع الداخلي في فترة حكم سابقة لحكم ادريس دبي الحالي ، وما افرزه من لجوء اعداد كبيرة من المعارضين والهاربين ورواج تجارة السلاح والتهريب.

2.عوامل اقتصادية ، تمثلت في حيازة التشاديين على الأراضي الزراعية السودانية التي تركزت في المنطقة الحدودية الواقعة جنوب (خور برنقا) حتى بحيرة تيزي ، وتعتبر من أهم المعابر لتهريب الصمغ العربي والسكر إلى أفريقيا الوسطى.

3.عوامل اجتماعية ، تتمثل في وجود القبائل المشتركة والنزاعـــات القائمة بينها ، وهنالك قبائل مشتركة شمال الشريط الحدودي مثل الزغاوة والبديات والرزيقات وجنوباً قبائل التعايشة والمسيرية والسلامات والداجو والفور والترجم ، و بعضها نزح على الشريط الحدودي بين الدولتين مثل قبائل (التاما والبرنقا).

وعموماً مرت العلاقات السودانية– التشادية مؤخراً في فترة حكومة الانقاذ بثلاثة مراحل بدأت بمرحلة من العداء في الشهور الأولى لحكومة الانقاذ حتى تغير نظام الرئيس (هبري) بالرئيس (إدريس دبي) ، وتميزت المرحلة الثانية باستقرار وهدوء أستمر منذ مجئ دبي للسلطة حتى العام 2003 ، وظلت العلاقات السودانية– التشادية في توتر مستمر منذ العام 2003 حيث شهدت العلاقات توتر إدى إلى درجة القطيعة والمواجهة العسكرية، وهو نفس العام الذي أندلعت فيه مشكلة دارفور ودخلت مراحلها المسلحة ، حيث اتهمت تشاد جمهورية السودان بالهجوم على بلدة الطينة الحدودية اثناء مطاردة القوات المسلحة لحركات دارفور ، وبالتالي بدأت وتيرة الاتهامات ترتفع باتهام كل طرف للأخر بايواء المتمردين مما نتج عنه اغلاق قنصلية كل من الدولتين في الجنينة وابشي في العام 2006 ، وظلت العلاقات في هذا التوتر بين البلدين حتى تم الانفراج في نهاية عام 2009 وبداية العام 2010 حيث تبادل الطرفان الزيارات على المستوى الدبلوماسي وعلى مستوى الرؤساء مما أدى إلى توقيع اتفاق تطبيع العلاقات بين كل من السودان وتشاد واتفاق تأمين الحدود وإنشاء القوات المشتركة وذلك دفعاً لاواصر التعاون وحمـــاية المناطق الحـــدودية بين الدولتين.[viii]

المحور الثالث : قراءة في توصيات مؤتمر أمن وتنمية الولايات الحدودية السودانية

نص البيان الختامي وتوصيات مؤتمر أمن وتنمية الولايات الحدودية السودانية – التشادية[ix]

فيمايلي نص البيان الختامي وتوصيات مؤتمر أمن وتنمية الحدود السودانية التشادية والذي اختتم أعماله الأربعاء 25 أبريل 2018م بمدينة الجنينة حاضرة ولاية غرب دارفور.وقررا اعتماد التوصيات العامة الآتية:

أولاً: محور التعاون الأمني والعسكري:

1.تعزيز القوات المشتركة ودعمها لوجستياً وتمديد فروع عملها على طول الحدود المشتركة بين البلدين حتى أفريقيا الوسطى.

2.تعزيز التعاون العدلي والشرطي والجمركي في الحدود المشتركة عبر لجان قضائية متخصصة لمكافحة الإرهاب والجرائم المنظمة وجميع أشكال التجارة غير المشروعة شاملة الصيد الجائر.

3.توعية المجتمعات المحلية على الحدود بين البلدين بأهمية عملية جمع السلاح في تحقيق السلم والأمن.

4.وضع آلية مشتركة لمعالجة الإشكالات التي تحدث بين المزارعين والرعاة بإشراكا لإدارات الأهلية.

5.تعزيز دور السلطات المحلية لتوعية المجتمعات على الحدود بين البلدين خصوصاً الشباب والنساء بمخاطر التجارة غير المشروعة للأسلحة والمخدرات والمؤثرات العقلية والجرائم العابرة للحدود.

6.تنظيم مؤتمرات أمنية مشتركة في الجنينة وأبشي لتعزيز التعاون عبر الحدود.

7.وضع استراتيجية مشتركة لتعريف المجتمعات المحلية والإقليمية والدولية بالأنشطة التي تقوم بها القوات المشتركة.

8.مراجعة اتفاقية تبادل المجرمين الموقعة بين السودان وتشاد في 25 نوفمبر 1965م.

9.زيادة المكون الشرطي السوداني وإدراج مكون شرطي تشادي في القوات المشتركة للمساهمة في محاربة الجرائم المنظمة والعابرة للحدود الوطنية.

10.مراجعة واستكمال ترسيم الحدود السودانية التشادية بوضع علامات حدود واضحة وذلك بواسطة اللجنة الفنية المشتركة.

11.إنشاء صندوق مشترك لتنمية وتطوير المناطق الحدودية بين البلدين.

12.تأكيد أن القوات المشتركة هي المسؤولة عن محاربة وملاحقة العناصر المتفلتة وعلى القوات النظامية في البلدين تقديما لمساعدة اللازمة ويمنع الفزع القبلي.

13.عقد مؤتمر حول التعايش السلمي بين المجتمعات الحدودية بمشاركة قادة الإدارة الأهلية وبرعاية وزارتي الداخلية في البلدين.

14.الإشادة بالدور الهام الذي تقوم به القوات المشتركة في تأمين المناطق الحدودية والتوصية بتوفير كافة المعينات التي تمكنها من أداء مهامها بالصورة المطلوبة.

15.تعظيم دور قيادات الإدارة الأهلية في فض النزاعات وتسويتها وتوعية الشباب بمخاطر الإرهاب والانخراط في الجماعات المسلحة.

16.الاهتمام بالتدريب المشترك لمنسوبي القوات المشتركة للضباط الرتب الأخرى من الجانبين.

ثانياً: المحور الاقتصادي التجاري الاستثماري:

1.متابعة تنفيذ قرار السيد رئيس جمهورية السودان المتعلق بتسهيل عبور البضائع المتوجهة إلى تشاد، وذلك بناء على أحكام المرسوم رقم 2015/526، بتاريخ 09 أكتوبر 2015.

2.العمل ببروتوكول تجارة الحدود بين البلدين وتشكيل لجنة مشتركة للتقييم والتمويل والتنفيذ والمتابعة، وفتح فروع مصرفية لتسهيل التجارة والتمويل والتحويلات البنكية في الولايات الحدودية.

3.استكمال الطرق البرية الرابطة بين البلدين.

4.السعي لاستكمال مشروع السكة الحديد بين البلدين.

5.محاصرة ومحاربة التهريب بكل أشكاله.

6.الإسراع في تنفيذ وافتتاح منطقتي الجنينة وأدريا لحرتين بمايتناسب وطبيعة المنطقة الحدودية المشتركة.

7.تمكين الجانبين من تحقيق الأهداف المتعلقة بحماية المستهلك والاهتمام بالمواصفات القياسية وضبط الجودة للسلع والمنتجات.

8.إنشاء وتفعيل المحطات الجمركية والمعابر ومواقع مكافحة التهريب بين البلدين وتبادل الخبرات.

9.الاهتمام بالثروة الحيوانية وإنشاء أسواق لها في المناطق الحدودية، ووضع آليات لمتابعتها.

10. فتح معابر حدودية إضافية في كل من مدينتي الطينة وأم جرس.

11. تفعيل وتنفيذ اتفاقيات التعاون الاقتصادي الموقعة بين البلدين، وإعداد اتفاقيات أخرى.

12. تسهيل حركة التنقل لسكان المناطق الحدودية.

13. السعي لإنشاء وحدات إنتاجية مشتركة للفواكه والخضروات لصالح النساء في المناطق الحدودية.

14. إنشاء مشروعات المياه على طول ممرات الرحل.

15. إحياء طريق الحجيج التشادي إلى مكة المكرمة.

16. دعم وتطوير مبادرات المجتمعات المحلية الهادفة إلى خلق أنشطة ذات عائد اقتصادي على حدود البلدين.

17. دعم إنشاء شراكات اقتصادية بين البلدين.

18. خلق آلية لمراقبة الأنشطة غير القانونية في الطرق.

19. إنشاء لجنة متابعة لتنفيذ توصيات المؤتمر والاتفاقيات الموقعة بين البلدين.

ثالثاً: المحور الاجتماعي والثقافي والرياضي:

1. مضاعفة الاهتمام بالمعاقين وذوي الاحتياجات الخاصة بمن فيهم الفقراء والأرامل والعجزة.

2. تبادل الخبرات في مجال الزراعة والتنمية البشرية والاقتصادية.

3. العمل على استقرار مجتمعات الرحل، في المناطق الحدودية وتوفير الخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية لأبنائهم.

4. تبادل الخبرات في مجال التعليم العالي والبحث العلمي.

5. دعم جهود البلدين لإعادة اللاجئين لمناطقهم وقراهم.

6. محاربة تجارة المخدرات والظواهر الاجتماعية السالبة في الولايات الحدودية.

7. تجديد اتفاقية التعاون في مجال التعليم بين وزارة التربية والتعليم السودانية والتربية الوطنية التشادية.

8. تكوين آلية مشتركة لتقييم المشروعات الخدمية التي قدمتها القوات المشتركة

9. تجديد بروتوكول إنشاء القناة الفضائية المشتركة لدعم المشروع الثقافي والاجتماعي والإعلامي بين البلدين.

10. توفير منح دراسية للطلاب السودانيين والتشاديين في جامعات الولايات الحدودية في البلدين.

11. الاهتمام بالقضايا الفكرية المعاصرة والتصدي للانحرافات الفكرية والتطرف

12. معالجة الإشكالات الهجرية للطلاب الدارسين في جامعات البلدين.

متطلبات تفعيل بنود المؤتمر [x]

1. على وزيري النقل بالبلدين اتخاذ كافة التدابير اللازمة لتفعيل الاتفاقيات الموقعة بين الوزارتين.

2. على وزراء الزراعة بالبلدين دراسة وإعداد اتفاقيات ثنائية لإقامة مشاريع مشتركة في المجال الزراعي.

3. على الوزارتين المختصتين اتخاذ التدابير اللازمة لمكافحة الصيد الجائر.

4. قيام الوزارات المعنية الصحة، الثقافة، الشباب، والرياضة في البلدين، تفعيل كافة الاتفاقيات الموقعة بينهما.

5. على وزراء التجارة في البلدين متابعة تفعيل نقاط العبور ومناطق التبادل الحر المشترك، وإبرام اتفاقية التعاون الاقتصادي.

.6على الجهات المختصة تكوين لجان لمتابعة إنفاذ هذه التوجيهات.

في ختام أعمال المؤتمر عبّر الرئيسان عن امتنانهما المتبادل بمتانة علاقات الأخوة والصداقة والتعاون وحسن الجوار التي تجسدت في عقد هذا المؤتمر كترجمة لإرادتهما القوية في جعل المنطقة الحدودية تنعم بالاستقرار والسلام والأمن والتنمية .

اتفق الطرفان على عقد المؤتمر بصورة دورية بالتناوب بينهما.

الخاتمة:

يتضح أن السودان من خلال الموقع الجغرافي والسياسي الذي يعتبر فريد من نوعه في القارة الأفريقية يمثل الجسر الرابط لشمال القارة الأفريقية بجنوبها وشرقها وغربها ، إذ أنه يتمتع بحدود التماسية مع عد من الدول والبحر الأحمر ، وبالتالي يمكن أن يلعب دور الوسيط الإقليمي والقاري بالمنطقة.

ويتضح أن هنالك عيوب أمنية تشكلت على مناطق الحدود و ساهمت بشكل أو بأخر بتوتر العلاقات بين السودان وكل من تشاد ، لذلك فإن التحدي الذي يمثل أمام شعوب هذه الدول يكمن في تحقيق قدراً أفضل من مستوى الأمن والاستقرار وضمان المعيشة الكريمة والنمو الاقتصادي وتنمية المجتمعات في هذه الدول باتجاه تحقيق السلام والتعايش السلمي بين كافة فئات المجتمع ضماناً لسلامة تعايشها السلمي في المستقبل .

ويعتبر مؤتمر أمن وتنمية الولايات الحدودية السودانية التشادية الأول المنعقد يومي 24 و25 أفريل 2018 الموقع من قبل السودان ودولة التشاد المجاورة لها ذاأهمية بالغة بحيث أنه يساعد في إستقرار وحفظ الأمن بالمناطق الحدودية بين هذه الدول بفضل القوات المشتركة التي تم تكوينها لحماية الحدود واحكام التنسيق الثلاثى للسيطرة على عمليات التهريب ومكافحة الجريمة العابرة للحدود عن طريق إنشاء آلية استشارية ثلاثية للتعامل مع القضايا الأمنية، والعمل على تعزيز التعايش السلمى بين القبائل المشتركة .

التوصيات

من خلال الورقة البحثية يمكن تقديم مجموعة من التوصيات والتي يمكن الاستفادة منها من قبل باقي الدول

1-تفعيل بنود وتوصيات المؤتمر الختامية وذلك بتوفير المناخ الملائم لتطبيقها على أرض الواقع

2الاستفادة من التجربة السودانية التشادية في مجال أمن وتنمية الحدود من قبل باقي الدول الأخرى والمتجاورة .

3-الحفاظ على الاستقرار والأمن بالمناطق الحدودية من خلال تكثيف تواجد العنصر البشري لتنمية وتطوير المناطق الحدودية.

4-توسيع مجالات التعاون بين السودان ومختلف الدول المجاورة من أجل خلق منطقة تكاملية في المناطق الحدودية.

5-تقوية علاقات التعاون بين مختلف الدول المتجاورة لترقية وتطوير المناطق الحدودية

6-الالتزام بتفعيل توصيات مختلف المعاهدات والبرتوكولات السابقة الموقعة بين السودان ومختلف المناطق المجاورة كآليةللقضاء على الخلافات والنزاعات الحدودية

7-ترقية الدراسات التي تهتم بأمن وتنمية العلاقات بين الدول المتجاورة والأوضاع الحدودية نسبة لوضع السودان الذي يتميز بطول حدوده، وتوفير المعطيات المتعلقة بهذه الدراسات من قبل الجهات المتخصصة ومراكز البحث العلمي

الهوامش والمراجع:

1- د. ريم محمد موسى، ورقة بعنوان بروتكول تأمين الحدود ودوره في مسار علاقات كل من السودان والتشاد وافريقيا الوسطى مؤتمر علاقات السودان بدول الجوار، مركز الدراسات السودانية – جامعة الزعيم الأزهري، معهد البحوث والدراسات الأفريقية – جامعة أفريقيا العالمية نشر بتاريخ: 04 كانون2 /يناير 2013

2-حسن علي الساعوري – المشاركة السياسية في فيدرالية السودان – الفيدالية في السودان – سلسلة دراسات إستراتيجية – الخرطوم : مركز الدراسات الاستراتيجية – 1998 – ص63 .

3–مصطفى سيد عبد الرحمن – الجوانب القانونية لتسوية نزاعات الحدود الدولية – القاهرة : دار النهضة العربية – الطبعة الأولى ، 1994 - 10.

4–علي صادق أبوهيف – القانون الدولي العام – الاسكندرية : منشأة المعارف – 1995 – ص 342.

5–أحمد عبد الونيس شتا – حدود مصر الجنوبية – القاهرة : مركز البحوث والدراسات السياسية ، جامعة القاهرة – 1992 – ص 145.

6أخلاص حسين عبد الله – حدود السودان الغربية وأثرها في علاقاته مع دولتي تشاد وأفريقيا الوسطى – بحث لنيل درجة الماجستير في القانون العام ، جامعة الخرطوم – مايو 2005 – ص 37.

7–كمال محمد عبيد – العلاقات السودانية التشادية وأثرها في الثقافة العربية التشادية – الخرطوم : مركز البحوث والدراسات الأفريقية ، جامعة أفريقيا العالمية – 2001 – ص 41.

المواقع الالكترونية

8–موقع الراصد على الانترنت www.alrarasid.com بتاريخ 12 يوليو 2011تم الاطلاع عليه بتاريخ2جوان 2018.

9https://www.google.com/searchمتاح عبر الموقع الالكتروني لجامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا تم الاطلاع عليه يوم 5 جوان 2018

د. ريم محمد موسى، ورقة بعنوان بروتكول تأمين الحدود ودوره في مسار علاقات كل من السودان والتشاد وافريقيا الوسطى مؤتمر علاقات السودان بدول الجوار، مركز الدراسات السودانية – جامعة الزعيم الأزهري، معهد البحوث والدراسات الأفريقية – جامعة أفريقيا العالمية نشرب تاريخ: 04 كانون 2/يناير 2013[i]

–حسن علي الساعوري – المشاركة السياسية في فيدرالية السودان – الفيدالية في السودان – سلسلة دراسات إستراتيجية – الخرطوم : مركز الدراسات الاستراتيجية – 1998 – ص63[ii]

–مصطفى سيد عبد الرحمن – الجوانب القانونية لتسوية نزاعات الحدود الدولية – القاهرة : دار النهضة العربية – الطبعة الأولى، 1994 - 10[iii].

علي صادق أبو هيف – القانون الدولي العام – الاسكندرية : منشأة المعارف – 1995 – ص 342[iv]

-- أحمد عبد الونيس شتا – حدود مصر الجنوبية – القاهرة : مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة – 1992 – ص 145[v].

–6 أخلاص حسين عبد الله – حدود السودان الغربية وأثرها في علاقاته مع دولتي تشاد وأفريقيا الوسطى – بحث لنيل درجة الماجستير في القانون العام، جامعة الخرطوم – مايو 2005 – ص 37[vi].

–كمال محمد عبيد – العلاقات السودانية التشادية وأثرها في الثقافة العربية التشادية – الخرطوم : مركز البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة أفريقيا العالمية – 2001 – ص 41[vii]

[viii]موقع الراصد على الانترنتwww.alrarasid.comبتاريخ 12 يوليو 2011.

[ix]https://www.google.com/search متاح عبر الموقع الالكتروني لجامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

[x]نفس الموقع الالكتروني السابق